الأمم المتحدة

A/AC.182/2016/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 February 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
١٦-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦

مشروع تقرير

المقررة: ناديا ألكساندرا كالْب (النمسا)

ثانيا - صون السلام والأمن الدوليين

هاء - النظر في ورقة العمل المقدمة من كوبا عن تعزيز دور المنظمة وتحسين فعاليتها: اعتماد توصيات

١ - خلال التبادل العام للآراء الذي جرى في جلستي اللّجنة الخاصة ٢٨١ و ٢٨٢ المعقودتين في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، أُشيرَ إلى ورقة العمل المعنونة ”تعزيز دور المنظمة وتحسين فعاليتها: اعتماد توصيات“ التي قدمت كوبا صيغةً منقحة منها خلال دورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٢ (انظر A/67/33، المرفق). وجرى النظر في الورقة في الجلسة الثانية للفريق العامل الجامع.

٢ - وخلال التبادل العام للآراء، شدد الوفد المقدم للورقة على أنها لا تزال ذات جدوى، ودعا الوفود إلى عرض آرائها بشأنها. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمقترح. وارتأت وفود أخرى أن اللجنة الخاصة ينبغي ألا تنظر في مواضيع قد تشكل تكرارا لأدوار الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق أو تتعارض معها.

٣ - وخلال الاجتماع الثاني للفريق العامل الجامع، أكد الوفد المقدم للورقة أن الهدف من المقترح هو أن يوصي بإجراء مجموعة من التحليلات والدراسات القانونية فيما يتعلق بوظائف وسلطات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأبرز توصيتين للنظر فيهما هما إجراء

190216 190216 16-01762 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسات قانونية بشأن المواد ١٠ إلى ١٤ من الميثاق المتعلقة بوظيفة وسلطات الجمعية العامة، وبشأن الفقرة ١ من المادة ١٢ من الميثاق المتصلة بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لدى ممارسة هذا الأخير لمهامه. وأشار الوفد المقدم للورقة إلى أنها كانت قد نُقحت في عام ٢٠١٢.

٤ - وأشارت عدة وفود إلى أن الميثاق وثيقة حية وأن التحليل القانوني لأحكامه، ولا سيما أحكام الفصل الرابع، أمر له جدواه وضروري لإصلاح الميثاق. وأُعرب عن التأييد أيضا لإبقاء المقترح مدرجا في جدول أعمال اللجنة الخاصة.

٥ - وأكدت عدة وفود أخرى أن الميثاق واضح بما فيه الكفاية وأن إجراء المزيد من الدراسات القانونية لن يضيف أي شيء مهم. ولوحظ أيضا أن مسألة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن تتناولها هيئات أخرى داخل المنظمة.

٦ - وكرر الوفد المقدم للورقة التأكيد على أن القصد من المقترح هو تحقيق التوازن الدقيق المتوخى في الميثاق بين ولايات جميع الأجهزة الرئيسية، وبخاصة الارتقاء بالجمعية العامة بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وأكد كذلك استعداده لتعديل صياغة ونطاق ورقة العمل، وطلب الإبقاء عليها مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة.